

Distr.: General
27 July 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، التي طلب فيها المجلس أن أقدم توصيات عن التدابير اللازمة لتعزيز الحماية المكفولة للجرحي والمرضى والعاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصريا مهام طبية، ولوسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك للمستشفيات وسائر المرافق الطبية، ولتجنب وقوع أعمال عنف ضدهم، ولكفالة المزيد من المساءلة عن أعمال العنف هذه.

وأود أن أبلغكم بأني قد شرعت في إجراء مشاورات فيما بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني الرئيسية المشاركة في تقديم الرعاية والمساعدة الطبيتين في حالات النزاع المسلح، وذلك من أجل إثراء محتوى التوصيات المطلوبة. وأتوقع أن تنتهي مرحلة التشاور بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠١٦ وأن توضع الصيغة النهائية لتوصياتي بعد ذلك بوقت قصير.

وأقترح إحالة توصياتي إلى مجلس الأمن بحلول نهاية آب/أغسطس، خلال فترة رئاسة ماليزيا، في مرفق رسالة موجهة إلى الرئيس. وإني على استعداد لعرض هذه التوصيات على المجلس في الوقت الذي يلائمه. وتحقيقا لهذه الغاية، أفهم أن نيوزيلندا، باعتبارها مشاركة في صياغة القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، تنظر حاليا في إدراج هذا العرض في جدول أعمال المجلس خلال الفترة التي ستتولى فيها رئاسته، أي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وأرحب من جديد باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). فمن خلال هذا القرار، أظهر المجلس استعداده لمعالجة مسألة الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، التي تكتسي أهمية بالغة وتشكل مصدر قلق متزايد.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون

